Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية

مذكرة حول نتائج اختتام السنة المالية 2024 المتعلقة بإحصائيات المالية العمومية

يأتي تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 في سياق صعب عرف مواجهة الاقتصاد الوطني لدينامية دولية مطبوعة بنمو معتدل، بسبب تزايد المخاطر الجيوسياسية والتصاعد الملحوظ للأزمات المناخية.

ورغم هذا السياق الدولي المضطرب وغير المستقر، فقد واصلت الحكومة التزامها من أجل إعادة توجيه مسار ماليتنا العمومية نحو المزيد من الاستدامة. ووفقا للوضعية المؤقتة لتنفيذ قانون المالية لسنة 2024، **واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي ليستقر في 3,9% من الناتج الداخلي الخام** برسم سنة 2024، مقابل 4,4% سنة 2023.

ويعود الفضل في التحكم في عجز الميزانية إلى **تحسن الموارد العادية بأزيد من 49 مليار درهم أو 15,2%** مقارنة بسنة 2023، لتستقر في **372,6 مليار درهم** برسم سنة 2024. وتُعزى هذه الدينامية في الموارد العادية، التي عرفت تطورا سنويا ب **13%** خلال الفترة 2020-2024، على وجه الخصوص إلى **الارتفاع المضطرد للعائدات الجبائية ب37,6 مليار درهم، أو 14,3%** مقارنة بسنة 2023، **مع نسبة إنجاز بلغت 110,8%** مقارنة بتوقعات قانون المالية لسنة 2024. حيث عرفت العائدات الجبائية **خلال الفترة 2020-2024، ارتفاعا ملموسا يقدر ب101,4 ملايير درهم**، وهو ما يمثل ارتفاعا متوسطا سنويا ب**11%** برسم نفس الفترة.

وبالنسبة لتطور العائدات الجبائية مقارنة بسنة 2023، فإنه يتوزع كما يلي:

- **الضريبة على القيمة المضافة: +12,4 مليار درهم (+6,3 ملايير درهم** بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد، و**+6,1 ملايير درهم** بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة في الداخل)؛
- **الضريبة على الدخل: +9,5 ملايير درهم**؛
- **الضريبة على الشركات: +8,4 ملايير درهم**؛

- **الضريبة الداخلية على الاستهلاك: +3,7 ملايير درهم؛**
- **واجبات التسجيل: +1,5 مليار درهم؛**
- **الرسوم الجمركية: +1,4 مليار درهم.**

ومن جانب آخر، **مكن تفعيل العفو الضريبي** الهادف إلى تشجيع الملزمين على التسوية الطوعية لوضعية أرباحهم ودخولهم الخاضعة للضريبة وغير المصرح بها قبل فاتح يناير 2024، عبر أداء نسبة مساهمة موحدة تبلغ 5% من قيمة الموجودات والنفقات المصرح بها (الموجودات المودعة في الحسابات البنكية، والأوراق النقدية المحتفظ بها، والمنقولات والعقارات غير المخصصة لأغراض مهنية، والسلفات المدرجة في الحسابات الجارية للشركاء)، (مكن) **من تحقيق نتائج متميزة تجاوزت بكثير التوقعات الأولية**. وهكذا، **فقد مكنت حصيلة هذه العملية من التصريح بما مجموعه 125 مليار درهم**، موزعة بين **77 مليار درهم** تم تحقيقها عبر التصريحات البنكية، **و48 مليار درهم** متأتية من التصريحات المباشرة لدى المديرية العامة للضرائب من طرف ما يناهز 8000 مصرّح.

وتعكس هذه النتائج نجاح هذه العملية في تحقيق الأهداف المتوخاة منها سواء على مستوى **ترسيخ الثقة بين الإدارة الضريبية والملزمين وتحسين الامتثال الضريبي**، أو على مستوى **توفير موارد مالية مهمة للقطاع المالي لتعزيز قدراته التمويلية للاقتصاد الوطني**، إضافة إلى **تعزيز الموارد المالية لخزينة الدولة بما يفوق 6 ملايير درهم.**

ومن جهة أخرى، مكن هذا التطور الإيجابي للموارد من تغطية الزيادة المسجلة في النفقات الإجمالية (+23,2 مليار درهم أو +5,7% مقارنة بسنة 2023) والتي ترجع بالأساس إلى التدابير المتخذة من طرف الدولة خلال سنة 2024 من أجل الحد من الضغوطات التضخمية، ويتعلق الأمر خصوصا بما يلي:

- **الرفع من الأجور بالنسبة لمختلف الهيئات بالوظيفة العمومية**، لاسيما الأطباء، والأساتذة الباحثين، وموظفي قطاع التربية الوطنية، والقضاة، ومفتشي المالية، والمستشارين القانونين، وموظفي المديرية العامة للأمن الوطني، وموظفي كتابة الضبط، والممرضين، والمهندسين، والمتصرفين، والمحررين، والموظفين العسكريين... **بتكلفة إجمالية تقدر ب13,8 مليار درهم برسم سنة 2024، لفائدة ما يقارب 1.127.000 مستفيد؛**
- **دعم مهني نقل الأشخاص والبضائع بتكلفة إجمالية بلغت 1,71 مليار درهم** برسم سنة 2024؛

- **المنحة المخصصة للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب بمبلغ 4 ملايير درهم** بهدف الحفاظ على أسعار الكهرباء دون تغيير؛
- **تفعيل التدابير الرامية إلى التحكم في التضخم بالنسبة للمواد الغذائية ومواجهة آثار الجفاف (دعم الشعير، وأعلاف الماشية، والبذور، والأسمدة) بمبلغ يناهز 1 مليار درهم.** وذلك موازاة مع **مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية بتعبئة 25,4 مليار درهم**؛
- **الحفاظ على دينامية الاستثمار خلال سنة 2024** والتي تمت ترجمتها من خلال **ارتفاع إصدارات نفقات الاستثمار 6,6 ملايير درهم أو +6%** مقارنة مع سنة 2023، لتبلغ **117,4 مليار درهم.**

وموازاة مع ذلك، **مكن مجهود ترشيد نفقات التسيير من تحقيق هوامش ميزانياتية تعادل 5 ملايير درهم برسم سنة 2024.**